

تقرير مجلس الإدارة

لعام ٢٠١٤

مقدمة

تأسس بنك الجزيرة "البنك" كشركة سعودية مساهمة عامة بموجب "المرسوم الملكي رقم ٤٦/م وتاريخ ١٢ جمادى الثانية ١٣٩٥هـ (الموافق ٢١ يونيو ١٩٧٥م). وكان البنك قد باشر أعماله في ١٦ شوال ١٣٩٦هـ (الموافق ٩ أكتوبر ١٩٧٦م) بعد أن انتقلت إليه عمليات فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية. ويمارس بنك الجزيرة أعماله بموجب السجل التجاري رقم ٤٠٣٠٠١٠٥٢٣ وتاريخ ٢٩ رجب ١٣٩٦هـ (الموافق ٢٧ يوليو ١٩٧٦م) الصادر من جدة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تضم المراجعة والإستصناع والإجارة والتورق والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة.

ويعتبر البنك واحدا من المؤسسات المالية الرائدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذات النمو المتسارع في المملكة العربية السعودية، والذي يقدم خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة للعملاء الأفراد والشركات والمؤسسات وذلك من خلال كادر يتمتع بأعلى مستويات التأهيل والالتزام.

وكانت الجمعية العامة لمساهمي البنك قد وافقت في اجتماعها المنعقد في ٢٠ مايو ٢٠١٤م (الموافق ٢١ رجب ١٤٣٥هـ) على زيادة رأس مال البنك من ٣ مليارات ريال سعودي إلى ٤ مليارات ريال سعودي من خلال إصدار أسهم منحة لمساهمي البنك بواقع سهم واحد لكل ثلاثة أسهم (حالية). وبناء على ذلك فقد أصبح رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل مكوناً من ٤٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية وقدرها ١٠ ريالات سعودية لكل سهم.

أبرز النتائج المالية لفترة الخمس سنوات الأخيرة

يوضح الجدول التالي الأداء المالي للبنك خلال السنوات الخمس السابقة:

المؤشرات المالية					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	(بملايين الريالات السعودية - باستثناء ما تم تحديده خلافاً لذلك)
٤١,٢٤٥	٣٤,٩٩٥	٢٩,٨٩٧	٢٣,٣٠٧	١٨,٧٠٤	صافي القروض والسلف
٦٦,٥٥٤	٥٩,٩٧٦	٥٠,٧٨١	٣٨,٦٨٦	٣٣,٠١٨	إجمالي الموجودات
٥٤,٥٦٩	٤٨,٠٨٣	٤٠,٦٧٥	٣١,١٥٩	٢٧,٣٤٥	ودائع العملاء
٦,١٥٨	٥,٧٢٩	٥,٠١٢	٤,٧٣٣	٤,٥١٦	حقوق المساهمين/الملكية
٥٧٢	٦٥١	٥٠٠	٣٠٣	٢٩	صافي الدخل
٢,٢٢٦	١,٨٣٩	١,٦٠١	١,٢٠٨	١,١٥٥	إجمالي دخل العمليات
(١٢,٠١)	٣٠	٦٥	٩٤٥	٥,٠	نمو صافي الدخل (%)
٢١,٠٤	١٤,٨٧	٣٢,٥	٤,٥٩	(١,٣٧)	نمو إجمالي دخل العمليات (%)
٩,٦٣	١٢,١٢	١٠,٢٧	٦,٥٥	٠,٦٤	العائد على متوسط حقوق الملكية (%)
٠,٩٠	١,١٧	١,١٢	٠,٨٥	٠,٠٩	العائد على متوسط الموجودات (%)
١,٤٣	١,٦٣	١,٢٥	٠,٧٦	٠,٠٧	ربح السهم بالريال السعودي

صافي القروض والسلف:

بلغ صافي القروض والسلف ٤١ مليار ريال سعودي كما في نهاية العام مسجلا ارتفاعا كبيرا بنسبة ١٨ % مقارنة بمبلغ ٣٥ مليار ريال سعودي لنفس الفترة من عام ٢٠١٣. هذا وقد واصل بنك الجزيرة خلال العام تنويع محفظة القروض لديه على مختلف القطاعات الاقتصادية، وعمل على توسيع قاعدة عملائه مما خفف إلى حد كبير مخاطر التركيز بالبنك.

سجلت القروض الشخصية ارتفاعاً من ١٢،٤ مليار ريال سعودي كما في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ١٥ مليار ريال سعودي كما في نهاية عام ٢٠١٤، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٠%، كما سجلت القروض التجارية ارتفاعاً من ٢٢،٥ مليار ريال سعودي كما في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٢٦،٣ مليار ريال سعودي، أي بارتفاع بنسبة ١٧%.

الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية:

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية ٤،٩ مليار ريال سعودي، مقارنة بمبلغ ٣،٠٧ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٣، أي بارتفاع بنسبة ٦٠%.

الاستثمارات:

تتكون محفظة الإستثمارات من الصكوك والأسهم. كما بلغت استثمارات البنك ١١،٤ مليار ريال سعودي كما في نهاية العام، مقارنةً بمبلغ ١٢،٦ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٣م بانخفاض نسبته ١٠% ويعود الإنخفاض في المحفظة بشكل رئيسي الى تسهيل وكالة أدونات الخزينة (٩،٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٣م بالمقابل بلغت صفر في عام ٢٠١٤م). ويمثل ذلك استثمار قصير الأجل مدته سنة وتم تسييله بناء على استراتيجية ادارة السيولة.

إجمالي الموجودات:

بلغ إجمالي الموجودات ٦٦،٦ مليار ريال سعودي كما في نهاية عام ٢٠١٤، مقارنةً بمبلغ ٦٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٣، أي بارتفاع بنسبة ١٢ % عما كان عليه في السنة الماضية.

ودائع العملاء:

سجلت ودائع العملاء ارتفاعاً من ٤٨،١ مليار ريال سعودي كما في نهاية ٢٠١٣ إلى ٥٤،٦ مليار ريال سعودي كما في نهاية عام ٢٠١٤، أي بارتفاع ١٣%. وكان من اللافت وجود اتجاه صحي في نمو الحسابات الجارية (ودائع تحت الطلب) والتي نمت بنسبة ٣٨% خلال عام ٢٠١٤ حيث ارتفعت من ١٩،٢ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٣ إلى ٢٦،٤ مليار ريال سعودي كما في نهاية عام ٢٠١٤. وتأتي هذه النتائج المتميزة والنمو المتزايد على هذا الصعيد كنتيجة مباشرة لتوسيع شبكة فروع الخدمات المصرفية للأفراد إضافة إلى طرح منتجات جديدة. ويتوقع بنك الجزيرة تحقيق المزيد من النمو في ودائع الحسابات الجارية.

التحليل الجغرافي للإيرادات:

يوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات عمليات البنك حسب المناطق:

بآلاف الريالات السعودية					
المناطق	الوسطى	الشرقية	الغربية	المركز الرئيسي	المجموع
إجمالي دخل العمليات	٨٣٣,٨٣٩	٣٠٩,٠٩٧	٦١٨,٦٣٣	٤٦٤,٦٧٦	٢,٢٢٦,٢٤٥

أقسام/ قطاعات العمل الرئيسية:

تتكون أنشطة البنك من أقسام العمل الرئيسية التالية:-

قطاع الأفراد: ودائع ومنتجات انتمانية واستثمارية للأفراد، حوالات، تمويل عقاري، إصدار بطاقات ائتمان وتمويل شخصي

قطاع الشركات: تمويل وودائع ومنتجات انتمانية للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات.

الوساطة وإدارة الأصول: خدمات الوساطة لتداول أسهم العملاء وإدارة العديد من صناديق الاستثمار المقلدة والمفتوحة (والمدارة بواسطة شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك).

قطاع الخزينة: الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات والتزامات البنك. ويشمل ذلك إدارة مخاطر معدل الربح وإدارة السيولة لضمان الاستقرار المالي للعملاء. وتشمل الأنشطة الأخرى للخزينة إدارة المحفظة الإستثمارية للبنك، وتقديم الحلول ومنتجات الخزينة لتلبية متطلبات العملاء.

ويوضح الجدول التالي إجمالي دخل ومصروفات العمليات، وصافي الأرباح لكل قطاع من قطاعات العمل:

بآلاف الريالات السعودية							
المجموع	أخرى	التكافل التعاوني	الوساطة وإدارة الأصول	الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	٢٠١٤
إجمالي دخل العمليات	٧٣٩,٧٢٧	٥٥٨,٥٠٧	٦١٤,٧٩٤	٣٤٦,٣٨٧	٢٢,٢١٧	(٥٥,٣٨٧)	٢,٢٢٦,٢٤٥
إجمالي مصاريف العمليات	(٧٦١,١٨٣)	(٦٠١,٢٧٧)	(١٢٤,٧٤٥)	(١٥٠,٢٣٥)	(٢٤,٨٥٤)	٤,٦٧٧	(١,٦٥٧,٦١٧)
الحصة من أرباح الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	٣,٨٣٩	٣,٨٣٩
صافي (الخسارة)/الدخل	(٢١,٤٥٦)	(٤٢,٧٧٠)	٤٩٠,٠٤٩	١٩٦,١٥٢	(٢,٦٣٧)	(٤٦,٨٧١)	٥٧٢,٤٦٧

الشركات التابعة والزميلة:

يوضح الجدول التالي أسماء الشركات التابعة والزميلة ورأس مالها ونسبة ملكية الأسهم فيها وأعمالها الرئيسية، والبلد الذي تمارس فيه عملياتها وبلد التأسيس كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

الشركات التابعة/الزميلة	بلد النشاط والتأسيس	طبيعة الأعمال	رأس المال المساهم (بملايين الريالات السعودية)	الملكية
شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)	المملكة العربية السعودية	الوساطة وإدارة الأصول	٥٠٠	١٠٠%
شركة أمان للتطوير العقاري والاستثماري	المملكة العربية السعودية	حفظ وإدارة الضمانات بالنيابة عن البنك	١	١٠٠%
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	المملكة العربية السعودية	أنشطة التأمين في قطاعات الحماية والادخار	٣٥٠	٣٥%

يبلغ رأس مال شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) المصدر ٥٠٠ مليون ريال سعودي مقسم إلى ٥٠ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم الواحد. ويبلغ رأس مال " شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري " ١ مليون ريال سعودي مقسم إلى ١٠٠ سهم بقيمة ١٠,٠٠٠ ريال سعودي للسهم الواحد. ويبلغ رأس مال " الجزيرة تكافل " المصدر ٣٥٠ مليون ريال سعودي مقسم إلى ٣٥ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم الواحد.

أرباح البنك ونمو الموجودات والمطلوبات المالية

سجل البنك أرباحاً صافية بلغت ٥٧٢,٤٧ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. ويمثل ذلك انخفاضا وقدره ٧٨ مليون ريال سعودي، أي بنسبة ١٢%، عن الأرباح التي حققها البنك لنفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت ٦٥٠,٦٤ مليون ريال سعودي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى ارتفاع مصروفات التشغيل. وبلغ ربح السهم الواحد ١,٤٣ ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بمبلغ ١,٦٣ ريال سعودي لنفس الفترة من العام الماضي بعد أخذ أثر أسهم المنحة التي أصدرت في الربع الثاني من عام ٢٠١٤م. وبلغ إجمالي الموجودات ٦٦,٥٥ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وبارتفاع بمبلغ ٦,٦٧ مليار ريال سعودي، ويمثل نسبة ١١%، مقارنة بمبلغ ٥٩,٩٨ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، في حين بلغت ودائع العملاء ٥٤,٥٧ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، بارتفاع بمبلغ ٦,٤٩ مليار ريال سعودي، ويمثل نسبة ١٣% مقارنة بمبلغ ٤٨,٠٨ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. أما صافي قروض وسلف العملاء، فقد بلغت ٤١,٢٤ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، بارتفاع بمبلغ ٦,٢٤ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة ١٨% من ٣٥ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. وقد بلغت المحفظة الاستثمارية بالبنك ١١,٣٣ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، بانخفاض وقدره ١,٢٧ مليار ريال سعودي ويمثل انخفاضا بنسبة ١٠% مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت ١٢,٦ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م.

الإقتراض وسندات الدين المصدرة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (بالآلاف الريالات السعودية)	
١,٠٠٠,٠٠٠	صكوك معززة لفترة عشر سنوات بقيمة ١,٠٠٠ مليون ريال سعودي
١,٠٠٠,٠٠٠	الإجمالي

صكوك معززة لفترة عشر سنوات بقيمة ١٠٠٠ مليون ريال سعودي:

بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١١م، أصدر البنك ١,٠٠٠ شهادة صكوك معززة بقيمة ١ مليون ريال سعودي لكل شهادة بمعدل توزيع أرباح مبني على أساس سعر العرض بين البنوك السعودية (سبيور) لفترة ٦ أشهر يعاد سريانها نصف سنويا مقدما، إضافة لهامش وقدره ١٧٠ نقطة أساس في السنة. وتستحق الصكوك بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢١ كما أن التزامات البنك بموجب هذا الإصدار غير مضمونة بأية أصول أو ضمانات من قبل أي طرف آخر، وهي ثانوية الأولوية في السداد. ويتمتع البنك في هذا الإصدار بحق استدعاء الصكوك وهو الحق الذي يمكنه ممارسته بعد تاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٦ وفق شروط معينة وطبقا للشروط ذات العلاقة الواردة في نشرة الطرح المؤرخة في ٢٨ مارس ٢٠١١. وقد تم تسجيل هذه الصكوك لدى سوق الأسهم السعودية (تداول).

الإقتراض من البنوك:

بلغت قروض البنك من البنوك الأخرى ٣,٧٣ مليار ريال سعودي، مقارنة بمبلغ ٤,٣٦ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٣م. بانخفاض بنسبة ١٤%. ويعتبر هذا نشاطا لإدارة السيولة والتدفقات النقدية قصيرة الأجل.

مزايا وتعويضات الموظفين:

يتم تحديد مستوى وحجم تعويضات ومزايا الموظفين من خلال مراجعة و مسح الأجور بالسوق المحلي والتي يتم تنظيمها بشكل دوري بالإضافة إلى عدد من الوسائل الأخرى المتعلقة بالاستقصاء عن مستويات الرواتب في سوق العمل. ويتم اتباع هذه الإجراءات بهدف تمكين المجموعة من مواكبة ظروف السوق المحلية والإقليمية بما في ذلك اخذ حدة المخاطر بعين الاعتبار .

ويتكون هيكل التعويضات من استحقاقات ثابتة ومتغيرة وبدلات وبرامج حوافز دورية والامتيازات غير النقدية، وكل ذلك طبقاً للمعايير والأعراف المتبعة بالنسبة لقطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية.

وفقاً لنظام العمل في المملكة العربية السعودية، والسياسات الداخلية للبنك، فإنّ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين تستحق الدفع عند انتهاء فترة خدمة الموظف. وقد بلغ إجمالي تعويضات نهاية الخدمة للموظفين كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٥٢،٤٨ مليون ريال سعودي .

المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك

إن طبيعة ونمط أعمال البنك تنطوي على كونها معرضة لمخاطر متعددة ومن أحجام متفاوتة، كما تنطوي على التعقيد والحساسية. ويشمل إطار وسياسة إدارة مخاطر الشركة المعتمد بالبنك على تحديد وقياس وتقييم وتخفيف وقبول المخاطر جنباً إلى جنب مع تكاليف تبني تلك المخاطر. وطبقاً لنظام بازل، فإن أهم فئات المخاطر المعرض لها البنك تندرج تحت المعيار ١ و ٢ من نظام بازل، حيث أن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات تندرج تحت المعيار ١ بينما يندرج تحت المعيار ٢ ما تبقى من المعيار ١ مع مخاطر السيولة وسعر الربحية ومخاطر صرف العملات الأجنبية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام الشرعي والمخاطر الاقتصادية العامة.

إن حوكمة المخاطر المعدة إعداداً جيداً ، ومراجعة الأنظمة والسياسات ضمن مخاطر الشركة الإستراتيجية والمساعدة التنظيمية تحدد هيكل الملكية جنباً إلى جنب مع الإشراف الجيد والمسئولية عن الإدارة الفعالة لتلك المخاطر. وانطلاقاً من ذلك فإن مجلس الإدارة يعتمد إطار وسياسة تقبل المخاطر وإطار اختبارات الضغط وعملية تقييم الكفاية الرأسمالية الداخلية وأهداف الأداء والتي تشمل تعيين كبار المسؤولين، وتفويض الصلاحيات للمخاطر الائتمانية ووضع إجراءات رقابة فعالة من خلال التقييم الذاتي لضوابط مراقبة المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية بما يحقق إدارة قوية ومستدامة لمخاطر الشركة.

المعايير المحاسبية:

يحتفظ البنك بسجلات وقيود دقيقة للحسابات والسجلات المعتمدة لديه. وقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية والصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) مع الالتزام بـ"نظام مراقبة البنوك"، ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. وتتسجم السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، باستثناء اعتماد معايير جديدة (راجع الإيضاح (ت) ٢ من القوائم المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤)

تعيين مراجعي حسابات البنك

إنّ مراجعي حسابات البنك مسؤولين عن مراجعة القوائم المالية السنوية والربع السنوية للبنك. وقد أقر اجتماع "الجمعية العامة العادية" للبنك المنعقد في ٢٠ مايو ٢٠١٤ (الموافق ١٤٣٥/٠٧/٢١هـ) توصية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بإعادة تعيين "إرنست و يونغ" و "كي بي أم جي - الفوزان والسدحان" مراجعين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م.

كفاية رأس المال بموجب معيار بازل ٢ وبازل ٣:

إن معيار بازل ٢ هو معيار عمل دولي يهدف إلى تعزيز ممارسات وإجراءات إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية حيث يشترط حداً نظامياً أدنى لمتطلبات رأس المال أخذاً في الاعتبار وضع مخاطر الشركة ذات العلاقة. وهذا المعيار تبنته مؤسسة النقد العربي السعودي.

يتكون إطار معيار بازل ٢ من ثلاثة أركان تعزز بعضها البعض، والتي تهدف مجتمعة إلى المساهمة في تقوية سلامة ومثانة الأنظمة المالية:

الركن الأول: ويتعلق بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بالنسبة للمخاطر الائتمانية ومخاطر العمليات ومخاطر الأسواق.

الركن الثاني: ويتعلق بالمراجعة الإشرافية لمؤسسة النقد لإجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي لبنك الجزيرة

الركن الثالث: ويتعلق بسلوكيات وأنظمة السوق من خلال الإفصاح العام.

وقد أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي توجيهاتها النهائية فيما يتعلق بتنفيذ إطار بازل ٣ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣. وينطوي الإطار الجديد على تعديلات هامة على طريقة حساب رأس المال النظامي ووزن مخاطر الركن الأول. وتضمن الإطار الجديد تحسينات هامة على الركن الثاني والركن الثالث.

ويراقب البنك مدى كفاية رأس ماله باستخدام النسب التي أقرتها المبادئ التوجيهية لمعيار بازل ٢ وبازل ٣ المعتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقيس هذه النسب كفاية رأس المال عن طريق مقارنة رأس مال البنك المدرج مع قائمة المركز المالي الموحد للموجودات والمطلوبات والمبالغ الاسمية للمشتقات المالية بمبلغ موزون يعكس المخاطر المتعلقة بها.

صممت إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي من أجل تحديد متطلبات رأس المال تحت مختلف سيناريوهات الضغط وأيضاً رأس المال لمخاطر المعيار الثاني. ويشير المعيار الثاني إلى المخاطر غير المشمولة بالمعيار ١، كمخاطر التركيز على سبيل المثال. إن إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي هي مستند شامل مصمم لتقييم بيانات مخاطر البنك، وإجراءات تحديد وقياس ومراقبة المخاطر ومتطلبات رأس المال ومصادر رأس المال. كما تعكس طريقة متحفظة ولكن واقعية لتقييم متطلبات رأس المال الحالية والمخططة على أساس الدمج الكامل بناء على إطار المعيار الثاني وبيانات البنك المتوقعة. وفي المجمل، لقد تم إعداد إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي تماشياً لقواعد بازل ٢ وبازل ٣ الصادرة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

كما أن البنك في وضع جيد بما يمكنه من الاستجابة لمتطلبات رأس المال المحددة من قبل بازل ٣. وسيواصل البنك في عام ٢٠١٥ المشاركة في مجموعات العمل التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخص مختلف أوجه وجوانب بازل ٣، بما يسهل التنفيذ السلس لتلك القواعد في المملكة العربية السعودية.

المدفوعات النظامية

قام بنك الجزيرة خلال السنة بسداد الدفعات التالية :

المدفوعات	مليون ريال سعودي
الزكاة المسددة خلال عام ٢٠١٤ (عن عام ٢٠١٣)	١٥,٥
ضريبة مخصومة من المنبع	٦,٢٨
ضريبة مدفوعة مقدما (عن عام ٢٠١٤م)	٥,٧٦
ضريبة الدخل عن عام ٢٠١٣	٣,١٥
التأمينات الاجتماعية- حصة البنك وحصة الموظفين	٥٥,٥
التأشيرات، رخص الإقامة والخدمات المتصلة بها .. الخ،	٠,٥٨

قدرت التزامات الزكاة المستحقة لعام ٢٠١٤ على المساهمين السعوديين بمبلغ ١٣,٨٢ مليون ريال سعودي. وكان بنك الجزيرة قد جنب مخصصاً كافياً في دفاتره لتسوية التزامات الزكاة المقدرة. كما قدرت ضريبة الدخل الواجبة على المساهمين غير السعوديين بمبلغ ٦,٨٥ مليون ريال سعودي وسوف يتحملها في النهاية المساهمون غير السعوديين.

كما تلقى البنك تقديرات زكوية للسنوات حتى عام ٢٠١١ مما يضيف مطالبات أخرى وهذا البند موضح بالكامل في الإيضاح رقم ٢٦ من إيضاحات القوائم المالية السنوية للبنك.

العقوبات والجزاءات والقيود النظامية:

فرضت مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة سوق المال والبلديات وجهات أخرى غرامات مالية على البنك بلغت في إجمالها ٠,٥٠ مليون ريال سعودي خلال عام ٢٠١٤ كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجهة النظامية	بملايين الريالات السعودية
مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة سوق المال	٠,٢٧
البلديات وغيرها	٠,٢٣
الإجمالي	٠,٥٠

معاملات الأطراف ذات العلاقة:

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة. وتجري معاملات الأطراف ذات العلاقة كما يري مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على أساس تجاري بحت وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

كانت الأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والنتيجة عن تلك المعاملات والمدرجة في القوائم المالية الموحدة على النحو التالي:-

٢٠١٣

٢٠١٤

بآلاف الريالات السعودية بآلاف الريالات السعودية

بنك باكستان الوطني (مساهم):

٥١٤	٤٩٢	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣٤٤	١٨٦	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١,٧٤٥	٢,٢٤٥	تعهدات والتزامات طارئة

أعضاء مجلس الإدارة / الإدارة التنفيذية وكبار المساهمين وأفراد عائلاتهم:

٨٩٣,٦٥٢	٧٩٨,٤٤٦	قروض وسلف
٣,٦٧٨,٣٢١	٤,٤٩١,٠٠٨	ودائع العملاء
١٣,١١٨	١٣,١١٨	ذمم مدينة أخرى
٨,٨٨٨	٣٤,١٤٨	تعهدات والتزامات طارئة

صنف المساهمون الذين يمتلكون أكثر من ٥% من رأس المال للبنك على أنهم من كبار المساهمين

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة:

٢٠١٣	٢٠١٤	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
٣٨,٠٠٩	١٤,٦٦٨	الدخل من العمولات الخاصة
٤٣,٦٠٦	٤٤,٨٥٢	مصاريف العمولات الخاصة
١١٩	٧٤	الدخل من الرسوم والعمولات
٤,٧١٥	٦,٠٨٠	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال السنة كالتالي:

٢٠١٣	٢٠١٤	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
٨٣,٣٤٤	٧٤,٨٩٠	مزاياء قصيرة الأجل (رواتب وبدلات)
١٦,١١٦	١٨,١٤١	مكافآت نهاية الخدمة

يقصد بكبار موظفي الإدارة أولئك الأشخاص ، بمن فيهم المدراء التنفيذيين، الذين لهم الصلاحيات والمسئولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والإشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك أو الأعضاء من خارج المجلس وفقاً للأطر التي حددتها التعليمات الصادرة عن السلطات الإشرافية، وتخضع للمبادئ الرئيسية لحوكمة البنوك العاملة في المملكة وتوجيهات المكافآت الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي لبنك الجزيرة.

يدفع البنك النفقات والمكافآت لقاء حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس الفرعية وقد بلغ إجمالي هذه المدفوعات خلال عام ٢٠١٤ لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمسئول المالي الأول كما يلي:

التعويضات والبدلات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمسئول المالي الأول:

البيان	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	المدفوعات لخمسة من كبار التنفيذيين والمسئول المالي الأول
رواتب وتعويضات	-	-	١٣,٩١٠
بدلات	٥,٦٦٤	-	١,٩٢٢
علاوات سنوية ودورية	-	-	٩,٢٤٠
حوافز	-	-	-
تعويضات أو مزايا تدفع على أساس شهري أو سنوي	-	-	١,٥٠٠
الإجمالي	٥,٦٦٤	-	٢٦,٥٧٢

تأكيدات مجلس الإدارة:

يشرف مجلس الإدارة على أداء وعمليات البنك ووضع السياسات، وضمان التنفيذ الصحيح لها وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية خلال العام. إضافة إلى ذلك، يراجع المجلس دورياً فاعلية الأنظمة القائمة والضوابط الداخلية ويراقب القطاعات الرئيسية للبنك للتحقق من تنفيذ السياسات العامة ومستويات إدارة المخاطر التي حددها المجلس..

كما يراجع المجلس أيضاً من خلال لجنة المراجعة المركز المالي للبنك مع مراجعي حسابات البنك لضمان سلامة ونزاهة الأداء المالي والالتزام التام بالأنظمة واللوائح والمعايير المحاسبية المطبقة في المملكة العربية السعودية. ويؤكد مجلس الإدارة مسؤوليته القانونية عن دقة البيانات المالية، وأنها تعكس الوضع المالي للبنك ونتائجه بصورة عادلة، كما يضمن التزام كافة عملياته بضوابط المراقبة الموضوعية من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

ويؤكد مجلس الإدارة للمساهمين والأشخاص الآخرين من ذوي المصلحة حسب معرفته ومن كافة النواحي الجوهرية ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتُنفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة المصدر على مواصلة نشاطه.
- أنه لا يوجد في أي عقد يكون البنك طرفاً فيه أية مصلحة جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب والرئيس التنفيذي أو المسئول المالي الأول أو أي شخص له علاقة معهم، باستثناء ما هو مذكور في هذا التقرير في "معاملات الأطراف ذات العلاقة".

كذلك قام مراجعو الحسابات حسب الموضح في تقريرهم، كجزء من أداء واجباتهم بشأن القوائم المالية، بمراجعة ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وذلك بما يمكنهم من تصميم إجراءات مراجعة ملائمة، ولكن ليس لغرض تكوين رأي حول فعالية الضوابط الداخلية بالبنك. وقد أبلغ مراجعو الحسابات مجلس الإدارة ببعض النواقص أو التوصيات الناشئة عن ذلك العمل. ويرأي الإدارة فإن هذه البنود لا تشكل جوانب جوهرية، ولذلك اصدر المراجعون تقريرهم غير المتحفظ على القوائم المالية للبنك

سياسة توزيع الأرباح:

يتبع البنك الأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات التنظيمية ونظامه الأساسي فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، حيث يقوم البنك بتوزيع الأرباح على مساهميه طبقاً للمادة (٤٥) من النظام الأساسي للبنك على النحو التالي:

توزع أرباح الشركة السنوية الصافية التي تحددها بعد خصم المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى، وتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك، وذلك على النحو الآتي:

(أ) تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على الجانب غير السعودي طبقاً للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخصم الزكاة المدفوعة عن السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تحسم الضريبة المدفوعة عن الجانب غير السعودي من نصيبه في صافي الربح.

(ب) يحول ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة والضريبة، كما ذكر في الفقرة (أ) أعلاه للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.

(جـ) يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي والزكاة والضريبة مبلغ لا يقل عن (٥ بالمائة) من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين السعوديين وغير السعوديين على أن يتم توزيعه بنسبة المدفوع من قيمة أسهم السعوديين وغير السعوديين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة ، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين المعنيين لا تكفي لدفع الأرباح ، فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية ، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما أقرحه مجلس الإدارة.

(د) يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (أ ، ب ، ج) السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.

(هـ) النسبة المئوية لمساهمة كل من المساهمين السعوديين وغير السعوديين سيتم اعتبارها عند حساب المبلغ الذي سيخصص للاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى من الأرباح الصافية (بعد الزكاة والضرائب) . ويشترك كل من فئتي المساهمين في تخصيص الاحتياطيات على أساس تناسبي حصصهم في رأس المال على أن تخصص من حصصهم في صافي الأرباح.

التعاملات البنكية مع أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول:

بخلاف المعلومات الواردة في الإيضاح (٣٤) "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة" والتي تمت بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى، لا توجد مصالح جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المسؤول المالي الأول.

ترتيبات تنازل المساهمين عن حقوقهم في الأرباح:

ليس لدى البنك أي علم بأية معلومات أو ترتيبات أو اتفاقيات للتنازل من قبل أي من مساهمي البنك عن أي من حقوقهم في الأرباح

الإخطارات المتعلقة بكبار المساهمين:

لم يتلق البنك خلال السنة أي إخطار من المساهمين أو الأشخاص ذوي العلاقة فيما يتعلق بأي تغيير في ملكيتهم لأسهم البنك وفقاً لمتطلبات الإفصاح من قواعد الإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية. وتوضح الجداول التالية ملكية المساهمين الكبار وأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر في الأسهم:

١. وصف لأي مصلحة في فئة الأسهم ذات الأهمية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس إدارة البنك وكبار التنفيذيين وأقربائهم) أبلغوا البنك بتلك الحقوق بموجب المادة (٤٥) من قواعد التسجيل والإدراج، وأي تغيير في تلك الحقوق خلال السنة المالية الأخيرة. حسب متطلبات الفقرة (١٠) من المادة الثالثة والأربعون من قواعد التسجيل والإدراج.

في نهاية عام ٢٠١٤ م		خلال عام ٢٠١٤ م		في بداية عام ٢٠١٤ م		اسم من تعود له المصلحة
نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التملك	عدد الأسهم	
-	٢٣,٣٣٣,٣٣٣	-	٢٣,٣٣٣,٣٣٣	٥,٨٣%	١٧,٥٠٠,٠٠٠	البنك الأهلي الباكستاني
-	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥%	١٥,٠٠٠,٠٠٠	الشيخ صالح عبد الله محمد كامل

٢. وصف لأي مصلحة وأوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس إدارة البنك وكبار التنفيذيين وأقربائهم في أسهم أو أدوات دين البنك أو أي من شركاته التابعة، وأي تغيير في تلك المصلحة أو تلك الحقوق خلال السنة المالية الأخيرة. وذلك حسب متطلبات الفقرة (١١) من المادة الثالثة والأربعون من قواعد التسجيل والإدراج.

مجلس الإدارة:

في نهاية عام ٢٠١٤ م		خلال عام ٢٠١٤ م		في بداية عام ٢٠١٤ م		اسم من تعود له المصلحة
نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	نسبة التغير	عدد الأسهم	
-	٢٣٢,٤٤٤	-	٢٣٢,٤٤٤	٠,٠٦%	١٧٤,٣٣٣	■ الأستاذ/ طه عبد الله إبراهيم القويز
-	١٣,٣٤٠,٠٠٠	-	١٣,٣٤٠,٠٠٠	٣,٣٤%	١٠,٠٠٥,٠٠٠	■ الأستاذ/ عبد الله صالح عبد الله كامل
-	٨٠٣,٤٣٧	-	٨٠٣,٤٣٧	٠,٢٠%	٦٠٢,٥٧٨	■ شركة بيت التوفيق للتنمية ذات مسؤولية محدودة
-	٢,٦٦٦	-	٢,٦٦٦	٠,٠٠١%	٢,٠٠٠	■ الأستاذ/ نبيل داود سليمان الحوشان الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة المنتدب
-	١٣,٥٧٤	-	١٣,٥٧٤	٠,٠٠٤%	١٠,١٨١	■ المهندس/ طارق عثمان عبد الله القسبي
-	١,٣٣٣	-	١,٣٣٣	٠,٠٠١%	١,٠٠٠	■ المهندس/ عبد المجيد إبراهيم عبد المحسن السلطان
-	٢٦,٣٧٥,٧٥٤	-	٢٦,٣٧٥,٧٥٤	٦,٥٩%	١٩,٧٨١,٨١٦	■ شركة اتحاد الإخوة للتنمية
١١,٨%	١٤,١٠٣,٢٣٠	-	١٥,٩٨٧,٠٩٣	٤%	١١,٩٩٠,٣٢٠	■ الأستاذ/ خالد عمر جاسر البلطان
٠,٩%	٢,٢٢٠,٦٦٨	٢,٧٧%	٢,٢٤٠,٦٦٨	٠,٥٨%	٢,٣٠٤,٤٠٤	■ الأستاذ/ خليفة عبد اللطيف عبد الله الملحم
٢٢%	١٩,٩١٥,٦٧١	-	١٦,٣٦٦,٨٥٠	٤,٠٩%	١٢,٢٧٥,١٣٨	■ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (يمثلها الأستاذ/ رياض مصطفى الدغيثر)
٦٥%	١٠٩,٨٩٧	٥٤%	٦٦,٥٥٢	٠,٠١	٤٣,٢٧٧	■ الأستاذ/ ماجد عبد الله حمد الحقييل

يتكون مجلس إدارة البنك من (٩) أعضاء يمثلون أشخاصاً اعتباريين، وأشخاصاً طبيعيين ممثلين بالمجلس بصفتهم الشخصية.

تمت إضافة أسهم المنحة نتيجة للزيادة في رأس المال التي تمت على أساس سهم واحد مقابل كل ثلاثة أسهم قائمة للمساهمين المقيدون في مركز الإيداع بتداول كما في تاريخ الأهمية المصادف لنهاية دوام يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية " الخمسون " لمساهمي البنك المنعقدة مساء يوم ٢٠/٥/٢٠١٤م.

مجلس الإدارة واللجان التابعة

اجتماعات مجلس الإدارة

عقد المجلس ٦ اجتماعات في عام ٢٠١٤ (٥ اجتماعات في عام ٢٠١٣) حسب المبين في الجدول التالي:

الإجمالي	الاجتماع السادس في ١٢/١٧/٢٠١٤م	الاجتماع الخامس في ١٠/٢٨/٢٠١٤م	الاجتماع الرابع في ٧/٩/٢٤م	الاجتماع الثالث في ٧/٧/٠٨م	الاجتماع الثاني في ٥/٥/٢٠م	الاجتماع الأول في ٢/٢/١٣م	تصنيف العضوية	اسم عضو مجلس الإدارة
٦	١	١	١	١	١	١	مستقل	الأستاذ/ طه بن عبد الله القويز
٦	١	١	١	١	١	١	غير تنفيذي	الأستاذ/ عبد الله بن صالح كامل
٦	١	١	١	١	١	١	تنفيذي	الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
٥	-	١	١	١	١	١	غير تنفيذي	المهندس/ طارق بن عثمان القسبي
٥	١	١	١	١	١	-	غير تنفيذي	الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم
٥	١	١	١	١	١	-	غير تنفيذي	الأستاذ/ خالد بن عمر البلطان
٦	١	١	١	١	١	١	غير تنفيذي	المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان
٥	١	١	١	١	١	-	مستقل	الأستاذ/ رياض بن مصطفى الدغيثر *
٦	١	١	١	١	١	١	غير تنفيذي	الأستاذ/ ماجد بن عبد الله الحقييل

أعضاء مجلس الإدارة ولجانهم:

يتكون مجلس الإدارة من ٩ أعضاء تم اختيارهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين رقم ٤٨ المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٢ صفر ١٤٣٤ هـ (٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م)، ويضم عضوين مستقلين و ٦ أعضاء غير تنفيذيين و ١ عضو تنفيذي.

ويراقب مجلس الإدارة بصفة عامة أداء البنك وسير العمل فيه عن طريق الاجتماعات الدورية التي يعقدها خلال العام، ويقوم المجلس بوضع السياسات والتأكد من تنفيذها، كما يقوم بصورة دورية بمراجعة مدى فعالية الأنظمة المطبقة وإجراءات الرقابة الداخلية، ويراقب قطاعات العمل الرئيسية بالبنك للتأكد من تطبيق السياسات العامة التي قام بوضعها، وتحديد مستويات المخاطر والتأكد من إدارتها بصورة مقبولة.

ويقوم المجلس أيضاً عبر لجنة المراجعة والتدقيق بمراجعة الوضع المالي للبنك مع المراجعين الخارجيين للتأكد من سلامة الأداء المالي والتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المحاسبية المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

ويؤكد المجلس مسؤوليته النظامية عن صحة القوائم المالية وأنها تعكس بصورة عادلة المركز المالي للبنك ونتائج أعماله ومدى الالتزام في جميع أعماله بالضوابط الشرعية التي تضعها الهيئة الشرعية التابعة للبنك.

تسلم البنك خطاب مؤسسة النقد العربي السعودي رقم ٣٥١٠٠٠٦٢١٦٩ المؤرخ في ١٥/٠٥/١٤٣٥ هـ بعدم الممانعة على تعيين الأستاذ/رياض بن مصطفى الدغيثر – عضواً في مجلس الإدارة ممثلاً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلفاً للأستاذ/محمد بن عبد الله الحقباني الذي قدم استقالته من عضوية مجلس الإدارة في ٠١/٠١/٢٠١٤م حيث قبلها المجلس وتم نشرها على موقع تداول في ٠٢/٠١/٢٠١٤م. وقد صادقت الجمعية العامة غير العادية لاحقاً في اجتماعها "الخمسون" بتاريخ ٢١/٠٧/١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠/٠٥/٢٠١٤م على تعيين الأستاذ/رياض بن مصطفى الدغيثر عضواً في مجلس الإدارة، ليكمل مدة سلفه خلال الدورة الحالية للمجلس التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م.

أما بالنسبة لعضوية أعضاء مجلس إدارة بنك الجزيرة في الشركات المساهمة السعودية المدرجة/غير المدرجة في نظام تداول كما في نهاية ٣١/١٢/٢٠١٤م فهي كما يلي:

اسم عضو مجلس الإدارة	عضويته في مجالس إدارات شركات مساهمة أخرى
الأستاذ/ طه بن عبد الله القويـز	١- شركة كيان السعودية للبتر وكيمواويات - عضو مجلس الإدارة ٢- الشركة السعودية لصناعة وهندسة الطيران - عضو مجلس الإدارة ٣- شركة دراية المالية - رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ عبد الله بن صالح كامل	١- شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة - رئيس مجلس الإدارة ٢- شركة إعمار المدينة الاقتصادية - عضو مجلس الإدارة ٣- شركة أم القرى للتنمية والإعمار - رئيس مجلس الإدارة ٤- شركة أملاك العالمية للتمويل والتطوير التجاري - رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة المنتدب	- شركة الجزيرة للأسواق المالية - عضو مجلس الإدارة
المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	١- شركة أسمنت القصيم - عضو مجلس الإدارة ٢- شركة الجزيرة تكافل تعاوني - رئيس مجلس الإدارة ٣- شركة اتحاد الأخوة للتنمية - عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ خالد بن عمر البلطان	- الشركة الوطنية للمساعدة الأرضية للطيران السعودية - عضو مجلس الإدارة
المهندس/ طارق بن عثمان القصبـي	١- شركة دلة للخدمات الصحية القابضة - رئيس مجلس الإدارة ٢- شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة - نائب رئيس مجلس الإدارة ٣- شركة عطاء التعليمية - رئيس مجلس الإدارة ٤- شركة سرب للاستثمار العقاري - رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم	١- الشركة المتقدمة للبتر وكيمواويات - عضو مجلس الإدارة ٢- شركة الاسمنت الأبيض السعودي - عضو مجلس الإدارة ٣- شركة الاتفاق للحديد - عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ رياض بن مصطفى الدغـيثر	-
الأستاذ/ ماجد بن عبد الله الحقيـل	١- الشركة السعودية الهندية للتأمين (وفا) - عضو مجلس الإدارة ٢- شركة الجزيرة للأسواق المالية - رئيس مجلس الإدارة ٣- شركة ناس القابضة - عضو مجلس الإدارة ٤- شركة رافال للتطوير العقاري - عضو مجلس الإدارة المنتدب

تلبية للمتطلبات النظامية وتحقيقاً للأداء الأمثل والاستفادة من خبرات أعضاء المجلس المتنوعة فقد شكّل المجلس اللجان الرئيسية التالية لمساندته في أداء التزاماته وواجباته وهي:

اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية لبنك الجزيرة من أعضاء يتم اختيارهم بواسطة مجلس الإدارة ويرأسها في هذه الدورة رئيس مجلس الإدارة. ويحدد مجلس الإدارة اختصاصاتها وصلاحياتها. ويقع على عاتق اللجنة التنفيذية وفقاً للصلاحيات المفوضة لها مراقبة تطبيق الإستراتيجية والسياسات التي يضعها مجلس الإدارة وإدارة المخاطر ومراقبة أداء البنك والتوصية بالميزانية و خطة العمل المقدمة للعام المالي والتأكد من مدى تنفيذها لسياسات مجلس الإدارة إضافة إلى مراقبة كفاءة تنفيذ معايير وسياسات الرقابة الداخلية.

وكان قد تم تشكيل اللجنة التنفيذية لهذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٨٠) المنعقد في تاريخ ٠١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ - الموافق ١٣ يناير ٢٠١٣م حيث عقدت اللجنة أحد عشر اجتماعاً خلال عام ٢٠١٤م (اثني عشر اجتماعاً خلال عام ٢٠١٣م) حضرها أعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ/ طه بن عبد الله القويز	رئيس اللجنة التنفيذية	١١
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	عضو اللجنة التنفيذية	٨
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	عضو اللجنة التنفيذية	١١
الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم	عضو اللجنة التنفيذية	٩
الأستاذ/ ماجد بن عبد الله الحقييل	عضو اللجنة التنفيذية	١١

لجنة المراجعة:

تقوم هذه اللجنة بدور أساسي وهام في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بواجباته فيما يتعلق بنزاهة القوائم المالية للبنك ، ومؤهلات المراجع الخارجي واستقلاليتته، واداء ضوابط واجراءات الإفصاح للبنك ، وقسم المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ، ودقة أنظمة البنك من الضوابط المحاسبية والرقابة المالية وامتثال البنك مع السياسات الأخلاقية والمتطلبات القانونية والنظامية وكذلك إدارة المخاطر ، الإلتزام والرقابة على أنشطة البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة ربع سنوية للقوائم المالية ومساعدة مجلس الإدارة في القيام بالتقويم والمراجعة السنوية لفاعلية أجهزة الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر المتوقعة ووضع الخطط الإستراتيجية لمواجهةها.

عكست نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك مستوى ممتازاً ، ويتبنى البنك في هذا الصدد كافة السياسات والإجراءات المطلوبة من الجهات النظامية المختلفة إضافة إلى ما هو متبع عالمياً.

وتتكون لجنة المراجعة من رئيس يتم اختياره من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وثلاثة أعضاء مستقلين من خارج البنك. ويحضر اجتماعات لجنة المراجعة كل من مسئول إدارة التدقيق الداخلي ومسئول الإدارة المالية بشكل مستمر ويحضرها الرئيس التنفيذي وكبار المديرين التنفيذيين عند الحاجة.

وقد تم إعادة تشكيل لجنة المراجعة ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٨٠) المنعقد في تاريخ ٠١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق ١٣ يناير ٢٠١٣م.

وعقدت اللجنة خمس اجتماعات خلال عام ٢٠١٤م (خمس اجتماعات عام ٢٠١٣م) حضرها الرئيس والأعضاء كما هو مبين في الجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي تم حضورها
ماجد بن عبد الله الحقييل	رئيس لجنة المراجعة	٥
الأستاذ/ محمد بن عبد الله الحقباني	عضو لجنة المراجعة	٥
الأستاذ/ فواز بن محمد الفواز	عضو لجنة المراجعة	٥
الأستاذ/ طه محمد أز هري	عضو لجنة المراجعة	٥

لجنة الترشيحات والمكافآت:

بعد صدور لائحة الحوكمة الخاصة ببنك الجزيرة تم الشروع في إنشاء هذه اللجنة ك لجنة تابعة لمجلس الإدارة ، وقد حدد المرفق (خ) في لائحة الحوكمة الخاصة ببنك الجزيرة كيفية تشكيل هذه اللجنة وسلطاتها ومسئولياتها وكافة ما يتعلق بعملها وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

وتتركز مهام واختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت في التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة ، والمراجعة السنوية عن الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة ، ومراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها ، والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى ، وربط التوصية بالتعيين بالمهارات المناسبة والقدرات والمؤهلات المطلوبة، ووضع ومراجعة سياسات المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

وقد صادقت الجمعية العامة غير العادية "الثانية والأربعون" في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ الموافق ١٦ ابريل ٢٠٠٨م على قواعد اختيار أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت ومهام اللجنة حسب المادة الخامسة عشر الصادرة عن هيئة السوق المالية ووفقاً لتوصية مجلس الإدارة.

وتم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت لهذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٠١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ (الموافق ١٣ يناير ٢٠١٣م) حيث عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ٢٠١٤م (اجتماعين خلال عام ٢٠١٣م) حضرها رئيس وأعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ/ عبد الله بن صالح كامل	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	٢
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	٢
الأستاذ/ خالد بن عمر البلطان	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	٢

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم هذه اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسئوليات الإشراف على المخاطر الكامنة في عمل البنك وعمليات الرقابة فيما يتعلق بمثل هذه المخاطر ، وتتركز مهامها ومسئولياتها في الإشراف والمراقبة، حيث تقوم بمراجعة قابلية البنك لإدارة وتحمل المخاطر بناءً على التحليل المقدم عن إدارة المخاطر وصياغة السياسات المناسبة لتطبيقها. كما تقوم أيضا باعتماد نظام التصنيف المعمول به في البنك وسياسات المخاطر المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات حسبما تم إعدادها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

كما تقوم اللجنة بقياس مدى تعرض البنك للمخاطر المالية الهامة وغيرها من حالات التعرض الهامة للمخاطر والخطوات التي اتخذتها الإدارة لمراقبة وضبط وإعداد التقارير عن حالات التعرض للمخاطر بما في ذلك ، دون حصر ، مراجعة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والسمعة والتشغيل والتزوير والمخاطر الإستراتيجية إضافة إلى تقييم المخاطر ومستوى تحملها واعتماد التعاملات المناسبة أو القيود التجارية. وتقوم اللجنة بمراجعة نطاق عمل إدارة المخاطر وأنشطتها المستهدفة في ما يتعلق بأنشطة إدارة المخاطر الخاصة بالبنك.

وقد تم إعادة تشكيل لجنة إدارة المخاطر لهذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٨٠) المنعقد بتاريخ ٠١ ربيع الأول ١٤٣٤ هـ الموافق ١٣ يناير ٢٠١٣م حيث عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام ٢٠١٤م (أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٣م) حضرها رئيس وأعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	رئيس لجنة إدارة المخاطر	٣
الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	عضو لجنة إدارة المخاطر	٣
الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم	عضو لجنة إدارة المخاطر	٢
* الأستاذ/ تشارلز برودي (رئيس إدارة المخاطر سابقاً)	عضو لجنة إدارة المخاطر	٢
* الأستاذ/ رياض بن مصطفى الدغيثر	عضو لجنة إدارة المخاطر	١

* تسلم البنك خطاب مؤسسة النقد العربي السعودي رقم ٣٥١٠٠٠١١٧٠٦٨ وتاريخ ١٠/٩/١٤٣٥ هـ المتضمن عدم الممانعة على طلب البنك بتعيين عضو مجلس الإدارة الأستاذ/ رياض بن مصطفى الدغيثر – عضواً خامساً في لجنة إدارة المخاطر.

* تسلم البنك خطاب مؤسسة النقد العربي السعودي رقم ٣٦١٠٠٠٠٢١٨٠٤ وتاريخ ١١/٢/١٤٣٦ هـ المتضمن عدم الممانعة على طلب البنك بتعيين الأستاذ/ أسامة خضر الإبراهيم – رئيساً مكلفاً لإدارة المخاطر في البنك، خلفاً للأستاذ/ تشارلز برودي.

لجنة برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة:

تقوم هذه اللجنة بدور مهم في مساعدة مجلس الإدارة للاطلاع بمسئوليته الاجتماعية المتعلقة ببرنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة حيث تتمثل مسؤوليات اللجنة في رسم السياسات والإجراءات المتعلقة بأنشطة وبرنامج المسؤولية الاجتماعية، واعتماد الميزانية السنوية لبرنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة، وإقرار الخطة السنوية للبرنامج، واتخاذ الحلول المناسبة حيال العوائق التي قد تعترض برامج المسؤولية الاجتماعية، ومراجعة أهداف البرنامج من خلال تفعيل وإبراز دور البنك في خدمة المجتمع.

كما تسهم اللجنة وتشارك بشكل فاعل في برامج المسؤولية الاجتماعية على مستوى المملكة، ومد جسور التعاون والتواصل بين البنك والجهات والهيئات المعنية بتلك البرامج، وإقامة الشراكات النوعية مع الجمعيات والهيئات الخيرية في المملكة التي تسهم في إبراز دور القطاع الخاص في دفع مسيرة المسؤولية الاجتماعية.

كما تسعى اللجنة بكل جد من أجل إيجاد وتهيئة البيئة المناسبة لاستيعاب الشباب وتأهيلهم لسوق العمل، وتقديم برامج مميزة موجهة لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، والتقرير لمجلس الإدارة بشكل سنوي عن أنشطة وبرامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) .

وقد تم إعادة تشكيل اللجنة العليا لبرنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة للدورة الحالية للمجلس وذلك خلال اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٨٠) المنعقد في تاريخ ٠١ ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق ١٣ يناير ٢٠١٣م حيث عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام ٢٠١٤م (٣ اجتماعات خلال عام ٢٠١٣م) ، على النحو التالي:

الاسم	المهام الوظيفية	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ/ خالد بن عمر البلطمان	رئيس لجنة برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة	٣
المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	عضو لجنة برنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة	٣
الأستاذ/ عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق	عضو لجنة لبرنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة	٣

حوكمة الشركات:

يحرص بنك الجزيرة على الالتزام التام بقواعد حوكمة الشركات التي تحقق التطبيق الحازم لأنظمة الرقابة الداخلية الشاملة وسياسات الإفصاح والشفافية والالتزام بمبادئ إدارة المخاطر. كما يقوم البنك بتحقيق التوافق الشامل لأعماله مع أنظمة وقوانين المملكة وإدخال أحدث معايير الأداء للمصرفية العالمية في إشرافه على أدائه المصرفي بما في ذلك التوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية السعودية ووزارة التجارة والصناعة وكافة المتطلبات والتوصيات الصادرة من لجنة بازل.

استناداً للفقرتين (ج) من المادة الأولى و (أ) من المادة التاسعة من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية ، قام بنك الجزيرة بتطبيق جميع المواد الواردة في اللائحة ما عدا ما يلي:

رقم المادة	نص المادة	الفقرة	أسباب عدم التطبيق
المادة السادسة: حقوق التصويت	يعد التصويت حقاً أساسياً للمساهم لا يمكن إلغاؤه بأي طريقة، وعلى الشركة تجنب أي إجراء قد يؤدي إلى إعاقة استخدام حق التصويت ، ويجب تسهيل ممارسة المساهم لحقه في التصويت وتيسيره.	(ب) يجب إتباع أسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة .	لم يتضمن النظام الأساسي للبنك استخدام نظام التصويت التراكمي، و لعدم البدء في تطبيق إلزامية العمل بأسلوب التصويت التراكمي.

كما تم تضمين جميع مبادئ لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة في لائحة الحوكمة الخاصة ببنك الجزيرة وتم تفصيلها بما يضمن مراقبة مدى فعاليتها وتطويرها وتعديلها عند الحاجة.

المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية

يولي بنك الجزيرة كواحد من المؤسسات المالية الرائدة في المملكة العربية السعودية، أهمية كبيرة لبيئة الرقابة الداخلية؛ حيث يعتمد لهذا الغرض إجراءات رقابية فعّالة على مستوى كافة قطاعاته. وتتم مراقبة واختبار مدى فعالية هذه الإجراءات بشكل مستمر من قبل فعاليات الرقابة بالبنك، كما يتم اختبارها من قبل مراجعي حسابات خارجيين مستقلين وفرق تفتيش نظامية.

وقد أظهرت نتائج المراجعة السنوية لإجراءات الرقابة الداخلية في "بنك الجزيرة" مستويات رقابية جيدة ومقبولة.

الخطط المستقبلية

بنك الجزيرة هو مؤسسة مصرفية رائدة في تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية. وقد تحول بنك الجزيرة خلال السنوات الستة الماضية إلى بنك متكامل ويقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات إضافة إلى قاعدة أصول كبيرة.

وتشتمل الخدمات الرئيسية للبنك على الخدمات المصرفية الشخصية وخدمات فوري (أعمال التحويلات) والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الشركات العالمية والخزينة. وتكمل هذه الخطوط أعمال الشركات التابعة والتي تقدم خدمات التأمين التكافلي، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، وخدمات الوساطة، والأوراق المالية.

وقد سجل البنك منذ العام ٢٠١٠م نموا قويا في قاعدة الأصول حيث نمت القروض والسلف بنسبة ١٧% سنويا. ويعزى ذلك النمو الكبير إلى بناء قاعدة عملاء قوية مع العملاء الأفراد والشركات على حد سواء والتي تتراوح بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة/الكفالة.

وانطلاقا من هذا النجاح في بناء هذه القاعدة القوية فقد كان لزاما على بنك الجزيرة أن يفكر في المستقبل ليضع ويطور خطة إستراتيجية محكمة. وكان البنك قد أكمل بنهاية عام ٢٠١٣م الخطة الإستراتيجية للمدى المتوسط والبعيد مع تركيز واضح على تحسين إيرادات البنك من خلال استهداف شرائح العملاء الصحيحة وتحديد الفرص السوقية المناسبة والإستراتيجية بينما يتم بنفس الوقت تنمية حصة البنك في السوق المصرفية السعودية ويتطلع داخليا لتحديد نقاط القوة والمجالات التي تتطلب التطوير والتحسين بما يمكنه من تنفيذ تلك الإستراتيجيات على أكمل وأنجح وجه.

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

تواصل مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الجزيرة لعب دور محوري في القطاع المصرفي المحلي، حيث تقدم الحلول المصرفية الفريدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمواكبة الاحتياجات المتغيرة للعملاء. وتشمل محفظة منتجات البنك على الحسابات الجارية، وودائع المراهبة، والتمويل الشخصي، والبطاقات الائتمانية، فضلاً عن مجموعة خاصة من منتجات التمويل العقاري وحلول التمويل المضمون كبرنامج "بيتي" للتمويل السكني بنظام "الإجارة"، وحلول التمويل الاستثماري العقاري والتمويل المضمون التي رسخت مكانة البنك بين أفضل مؤسسات القطاع من ناحية النمو السنوي للحصة السوقية.

وكان مجلس إدارة بنك الجزيرة قد اتخذ قبل ست سنوات قرارا استراتيجيا بتطوير مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد؛ حيث تم التركيز أولاً على استقطاب كفاءات عالية المستوى قبل الاستثمار في تطوير المنتجات المبتكرة إضافة إلى توسيع شبكة فروعه وتوفير قنوات بديلة عالية المستوى تحت شعار "خدمات مصرفية متميزة للأفراد".

وترتكز إستراتيجية بنك الجزيرة على زيادة الحصة السوقية للبنك من خلال توسيع شبكة فروعه حيث توسعت شبكة فروع البنك منذ عام ٢٠٠٨م من ٢٤ إلى ٧٠ فرعاً و ٢١ قسم للسيدات، وارتفعت حصته السوقية من ١,٧% إلى ٣,٨% وهناك خطط لافتتاح المزيد من الفروع مستقبلاً وهو ما أدى إلى نمو قاعدة عملاء البنك بواقع ٥ أضعاف وتحقيق نمو سنوي مركب بنسبة ٤١%.

وقد نتج من هذا التوسع حصول العديد من التحولات المتعلقة بالشؤون المالية وخصوصاً على صعيد القروض والسلف حيث ارتفعت نسبة التمويل إلى الودائع من ١٨% في عام ٢٠٠٨ م إلى ٧٠% بنهاية عام ٢٠١٤ نتيجة نجاح البنك في زيادة محفظة تمويل العملاء الأفراد من ١,٦٥٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٠٨ م إلى ١٥,٠٢١ مليون ريال لهذا العام (بنسبة نمو سنوي مركب بلغت ٤٧% مقابل نسبة نمو متوقعة للسوق بلغت ١٢%) وذلك من خلال طرح منتجات جديدة وعروض قيمة ومنافسة تعززها أساليب بيع متعددة.

ورغم التحديات التي تواجه القطاع من جهة ودائع المرابحة الفردية الناجمة عن انخفاض هوامش الربح، إلا أن بنك الجزيرة نجح في تعزيز إجمالي مطلوباته من ٩,٤٤٧ مليون ريال سعودي عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠,٠٩٤ مليون ريال بحلول نهاية العام، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١٥%، متجاوزاً بذلك نسبة ١٠٪ للنمو السنوي المركب لسوق ودائع "الشركات والأفراد".

كما تمكن البنك من خلال خدمة إدارة العلاقات الذكية وأنماط التحفيز من زيادة أرصدة الحسابات الجارية بواقع ٣ أضعاف خلال ست سنوات، أي بنسبة نمو سنوي مركب بلغت ٢٧% متجاوزاً بذلك مرة أخرى معدل ٢٠% المتوقع للنمو السنوي المركب لسوق خدمات الشركات والأفراد على صعيد الودائع تحت الطلب.

بلغت حدة المنافسة السوقية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد أوجهاً، وخاصة على نطاق سوق التمويل الشخصي، مما أدى إلى اندلاع حرب أسعار على هوامش الربح في مطلع عام ٢٠١٣. ومن أجل تحقيق التوازن في الهوامش المستهدفة اختار البنك الحفاظ على نسب الربح عموماً مع خفض انتقائي للقطاعات المستهدفة خلال موسم الذروة والتي تشهد أوج المنافسة. ونتيجة لهذه الإستراتيجية، سجلت محفظة تمويل الأفراد نمواً كبيراً لتصل إلى ١٥,٠٢١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٤ مقارنة بمبلغ ١٢,٣٣٤ مليون ريال في عام ٢٠١٣ محققة نمواً سنوياً بمعدل ٢٢%.

وحافظ بنك الجزيرة على موقعه الرائد في قطاع التمويل العقاري طيلة السنوات الأربعة الماضية، حيث سجلت محفظة التمويل العقاري للبنك نمواً بنسبة ٢٥% خلال عام ٢٠١٤ وبحصصة سوقية تقديرية بلغت ٦,٦%.

وعلى صعيد المطلوبات، تجاوز البنك متوسط النمو في سوق الودائع تحت الطلب ليحقق نمواً بنسبة ٤١% خلال عام ٢٠١٤ (مقابل نسبة ١٢% لنمو سوق الأفراد والشركات) كما تمكن برنامج المرابحة الإسلامية "تقاء" من مواجهة التحديات المستمرة لتراجع السوق منذ ديسمبر ٢٠١٢ (إلى مستويات أدنى من تلك المسجلة في عام ٢٠٠٧)، وواصل دوره كخيار استثماري للعديد من الأفراد.

وبشكل عام، سجلت محفظة المطلوبات بالمجموعة نمواً بنسبة ٣٧% بنهاية عام ٢٠١٤ حيث بلغت ٢٦,١١٦ مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ ١٩,٠٣٨ مليون ريال المسجل في عام ٢٠١٣ (مقابل نسبة ٧,٦% لنمو سوق الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة للأفراد والشركات) معزواً بشكل رئيسي باستقطاب المزيد من الودائع تحت الطلب.

كذلك حقق بنك الجزيرة تقدماً جيداً على صعيد قنوات المصرفية البديلة، حيث نجح بإطلاق المرحلة الثانية من قنوات الخدمات المصرفية الإلكترونية الخاصة به والتي توفر العديد من المزايا للمستخدمين في جو من السهولة والراحة والأمان. وبهذا الإطلاق بات بإمكان عملاء البنك اليوم الاستمتاع باستخدام تطبيق الجزيرة سمارت المتكامل الذي يستأثر حالياً بنحو ربع المعاملات الإلكترونية للبنك.

كما حقق البنك تقدماً كبيراً على صعيد توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك، ليرتفع عدد هذه الأجهزة من ٣٧٠ جهازاً في ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٥١١ جهازاً في عام ٢٠١٤ علماً أن ٥٥ جهازاً منها يقبل جميع الإيداعات النقدية. وبذلك ارتفعت حصة البنك السوقية في هذا القطاع من ٢,٧% إلى ٣,٣%.

ويشهد البنك أيضاً توسعاً مطرداً في نقاط البيع باستخدام تقنية EMV المتطورة، حيث أضاف بنك الجزيرة خلال العام الماضي وحدة ١,٣٧٨ وحدة ليصل عدد وحداته إلى ٥,٢٣١ وحدة (مما رفع حصته السوقية من ٣,٥% إلى ٣,٨%)

على صعيد المستقبل يخطط بنك الجزيرة لمواصلة الاستثمار في تطوير الموارد البشرية وقنوات التوزيع انطلاقاً من إدراكه لأهمية هذين العاملين في تحقيق النمو خلال هذه المرحلة الانتقالية. ويواصل البنك التركيز على استقطاب أهم الكفاءات وتطويرها والمحافظة عليها. كما نجحت إدارة البنك منذ مطلع عام ٢٠١١ بتحويل نهج البنك من الاعتماد على المبيعات إلى تبني نهج متنوع يقوم على إدارة علاقات عملائه من ذوي المراكز المالية المرموقة. ويقدم البنك منتجاته الفريدة لجميع شرائح العملاء عبر شبكة واسعة من الفروع و ٢١ قسماً مخصصاً للسيدات حول المملكة، وبدعم من قنوات المصرفية البديلة الحاصلة على جوائز عالمية.

في عام ٢٠١٥، يركز بنك الجزيرة كلّ اهتمامه على ترسيخ مكانته الرائدة في مجال التمويل العقاري وذلك من خلال تقديم الحلول المبتكرة وتوسيع عروض منتجاته المقدمة للقطاعات الجديدة في السوق. وقد وضع البنك خطاً طموحاً لتوسيع مجموعة منتجاته وخدماته المصرفية ومواصلة تطوير القنوات المصرفية البديلة خلال السنوات المقبلة؛ كما سيركز على تعزيز محفظة منتجات البطاقات الائتمانية وعروضه القيمة لتوفير باقة أوسع من برامج الولاء لبطاقات الائتمان. وبالنسبة لشبكة فروعه، فسوف يواصل البنك توسيع رقعة انتشاره في مختلف أنحاء المملكة. وتتضمن قائمة أولويات البنك خلال المرحلة المقبلة أيضاً تطوير الصالات المصرفية لكبار العملاء وتخصيص مدراء للعلاقات المصرفية.

مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة

تسعى المجموعة ومنذ تأسيسها في عام ٢٠١٣م الى أن تكون الخيار الأول لأصحاب الثروات العالية وعائلاتهم ، وذلك عن طريق تقديم حلول مميزة لإدارة ثرواتهم من خلال المحافظة عليها وتنميتها بطريقة منهجية ووفقاً لاحتياجات كل عميل وميوله الاستثمارية.

نجحت مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك الجزيرة في تحقيق معدلات نمو قياسية تفوق الأهداف المعدة لها في عام ٢٠١٤م. فقد استطاعت خلال عام ٢٠١٤م أن تنمو بإجمالي ودائع عملاءها بنسبة ١٦٣% لتصل اجمالي ودائعها الى ٧،٠٣٩ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٤م. كما أن المجموعة ساهمت بفاعلية في رفع محفظة البنك التمولية بمبلغ ٥٣١ مليون ريال ، وذلك فقط في السنة الاولى من بدء المجموعة في تقديم خدمة التسهيلات الائتمانية لكبار عملاءها.

واستمراراً في تعزيز المجموعة لقدراتها في ادارة ثروات العملاء وتنميتها من خلال التعاون المشترك بين "بنك الجزيرة" وشركة "الجزيرة كابيتل" لتوفير الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار ، وتقديم حلول متنوعة خاصة بشريحة كبار العملاء ، فقد حققت المجموعة نمواً ملحوظاً في اجمالي محافظ عملائها الاستثمارية بلغ ١٣٤% خلال عام ٢٠١٤م ، ليصبح اجمالي المحافظ الاستثمارية التابعة لعملاء المجموعة ما قيمته ٣،٤٦٢ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٤م. وتجدر الإشارة الى أن فريق العمل المسؤول عن ادارة حسابات كبار العملاء يتمتع بخبرات مصرفية طويلة ، ويحمل معظم افراده شهادات عالمية في ادارة الثروات ، وذلك في سبيل تقديم خدمة ادارة الثروات وفقاً لأعلى المعايير العالمية.

وايماناً من المجموعة بضرورة تطوير خدماتها باستمرار وتنفيذ جميع العمليات المصرفية المتعلقة بشريحة كبار العملاء بسرعة ودقة شديدة ، وفي سبيل تحسين تجربة العميل ، فقد قامت المجموعة بإعادة تصميم مركزها في مدينة جدة في الادارة العامة والواقع على شارع الملك ، ليتناسب مع الهوية الجديدة للمجموعة. كما تم انشاء مركز اضافي في مدينة الخبر في مبنى الادارة الإقليمية الواقع على شارع الملك فيصل وفق افخم وأرقى التجهيزات التي تعزز الشعور بالهوية الخاصة. وتقوم هذه المراكز بتقديم جميع الخدمات والعمليات المصرفية التي يحتاجها كبار العملاء من قبل كوادر سعودية مؤهلة متواجدة في كل مركز تابع لمجموعة خدمات المصرفية الخاصة.

وعلى الصعيد المستقبلي ، فان المجموعة تسعى الى تعزيز موقعها بين البنوك المحلية ، وزيادة حصتها السوقية من شريحة اصحاب الثروات العالية ، من أجل المساهمة بفاعلية في نمو ربحية بنك الجزيرة وزيادة عدد عملاءه. وذلك عبر تعزيز قدراتها البشرية من خلال تقديم برامج تدريبية متميزة لكوادرها البشرية أولاً ، واستقطابها للكوادر البشرية المؤهلة ثانياً. وجاري أيضاً البحث عن افضل البرامج في أنظمة ادارة علاقات العملاء ، من أجل تعزيز العلاقة بالعملاء وتقديم خدمة أفضل لهم. اضافة الى ذلك ، فان المجموعة تسعى الى توعية كافة ادارات البنك عن طبيعة شريحة كبار العملاء واحتياجاتها ، حيث نطمح من خلال ذلك ومن خلال ما سبق الى أن نكون الخيار الأول لهذه الشريحة في السوق المحلي.

مجموعة فوري لخدمات تحويل الأموال:

منذ أن تم إنشائها ٢٠١٣، نجحت مجموعة فوري لخدمات تحويل الأموال ، والتي تعمل تحت اسم " فوري لتحويل الأموال " ليس في تجاوز توقعاتها فحسب بل أيضا في ترسيخ صورتها ومركزها حيث تمكنت من رفع مستوى أعمال التحويلات المالية النظامية إلى مستويات جديدة من خلال إدخال أحدث ما توصلت له التقنية المصرفية وارتباطها بانظمة وأيضاً تقديم خدمات ودية وسهلة للعملاء.

وعلى الرغم من حداثها في صناعة التحويلات المالية نسبياً، إلا أن خدمة التحويلات الفورية "فوري" لا تزال تتقدم بخطى ثابتة نحو جعل بنك الجزيرة واحداً من اللاعبين الرئيسيين في قطاع الصرافة والتحويل في المملكة العربية السعودية. وتمشيا مع إستراتيجية بنك الجزيرة للفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٨ فإن خدمة فوري سوف تعمل كمجموعة منفصلة في البنك نظراً لتكاملها ومركزها الثابت.

خلافاً لما هو سائد في أوساط وأنشطة التحويلات المالية في المملكة العربية السعودية، قامت ومازالت مجموعة فوري بتبني إستراتيجية الإدارة التنفيذي لبنك الجزيرة وذلك من خلال بناء مراكز التحويل الخاصة بها في بعض المدن الرئيسية. ومن الجدير بالذكر هنا بأن مجموعة فوري تعمل الآن من خلال ١٢ مركزاً للتحويلات على مستوى المملكة والعمل مستمر في برنامج الخطة التوسعية لباقي مدن المملكة خلال سنة ٢٠١٥/٢٠١٦ من خلال افتتاح مزيد من المراكز

إضافة إلى اتساع مراكز تحويلات الأموال التابعة لمجموعة فوري، فقد عملت المجموعة على ترسيخ خدمات ومنتجات متميزة بدءاً بالشراكة الاستراتيجية مع موني جرام العالمية وإيجاد منتجات مباشرة لأهم دول العالم تغطي النقد والحساب من عملاء فوري والسعي بالاستمرار الى عدم وجود اي شكوى من عميل مستقطب وخلق بيئة حيوية وودية في مراكزها من خلال تزويد تلك المراكز بنظام تنظيم الدور وكراسي أنتظار لراحتهم ، ونظام استفتاء يعمل على معرفة آراء العملاء على خدمات فوري المقدمة وتوفير خدمة الإنترنت للهواتف الجواله "واي فاي"، مجاناً وهي الخدمة الأولى من نوعها في السوق، مما يوفر بيئة مريحة وتجربة تحويل خالية من المصاعب والمشاكل للعملاء. ويمكن للعميل أيضا الاستفادة من كافة أنواع خدمات التحويلات بما في ذلك تسليم الحوالات على الفور أو قيدها في حسابات المستفيدين وذلك بأسعار صرف منافسة جداً ورسوم خدمات أدنى. كما تمت إضافة خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية الرئيسية دولار / يورو إلى نطاق منتجات مراكز فوري.

وتؤكد مجموعة خدمات فوري التزامها باستقطاب المزيد من العملاء والعمل على زيادة الإيرادات وتوسيع شبكة مراكزها. وختاماً فإن مجموعة فوري تسير قدماً من نجاح إلى نجاح نحو جعل بنك الجزيرة من بين أكبر ثلاثة لاعبين في أعمال التحويلات المالية في المملكة العربية السعودية .

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

حققت "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" في "بنك الجزيرة" معززة بتوسيع محفظة الخدمات والمنتجات وكذلك استقطاب قاعدة أكبر من العملاء وصفقات التمويل، نمواً بواقع ١٤،١٤% في محفظة أصولها خلال عام ٢٠١٤، لتسجل دخلاً تشغيلياً بلغ ٥٥٨،٥١ مليون ريال سعودي. كما ارتفع دخل الرسوم من الأنشطة المصرفية للمجموعة بواقع ٢٨،١٣ مليون ريال سعودي مقارنة بما كان عليه في العام السابق، في حين انخفضت القروض المتعثرة بمبلغ ٢٩،٨٩ مليون ريال سعودي من إجمالي القروض كما في نهاية عام ٢٠١٤. وسوف تواصل "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" والتي تقدم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للشركات، توسيع نطاق خدماتها وابتكار مزيد من الحلول خلال السنوات القادمة. وتركز المجموعة أنشطتها على الرياض وجدة والدمام مع توفير الخبرات والموارد اللازمة في المكاتب الإقليمية الثلاثة لتلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء في كل منطقة.

وتضم "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" وحدات العمل التالية:

وحدة الخدمات المصرفية التجارية

في عام ٢٠١٢م، ضمت "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية" إليها وحدة الخدمات المصرفية التجارية التي توفر طيفاً واسعاً من المنتجات والخدمات المصرفية التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعنى هذه الوحدة بتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماتها عبر تأسيس مكاتب إقليمية تربط بين مختلف العملاء المصرفيين التجاريين حول المملكة من خلال مختلف القنوات. ويعكس هذا التوجه المسار الاستراتيجي للبنك الرامي إلى توسيع قاعدة عملائه، والاستفادة من الطلب على الائتمان، وزيادة حجم الإقراض، وتوسيع وتنويع محفظة التمويل. ونتيجة لذلك، قدمت وحدة الخدمات المصرفية التجارية الدعم والتمويل اللازمين عبر إطلاق العديد من برامج التمويل المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن برنامج "كفالة".

شهدت وحدة الخدمات المصرفية التجارية في عام ٢٠١٤ تطوراً كبيراً وذلك من خلال طرح العديد من المنتجات الجديدة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسوف تواصل الوحدة تقديم خدماتها بما يمكنها من لعب دور محوري في تقديم عروض متوافقة مع الشريعة الإسلامية بهدف الوفاء بالمتطلبات الخاصة للعملاء. وتنسق وحدة الخدمات المصرفية التجارية حالياً بشكل وثيق مع القطاعات الأخرى عبر تقديم عروض فريدة تواكب أرقى مستويات الكفاءة والإنتاجية والخدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

إدارة المعاملات المصرفية العالمية

برزت إدارة المعاملات المصرفية العالمية كعنصر هام في إدارة النقد الإسلامي والتمويل التجاري خلال السنوات الماضية، حيث أثبتت مكانتها كشريك فعال وموثوق للعديد من شركات المملكة بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات التجارية، والهيئات الحكومية وشبه الحكومية (القطاع العام)، والمؤسسات المالية. وتغطي حلول الدفع التي توفرها الإدارة طيفاً واسعاً من المعاملات المحلية والدولية التي يتم تقديمها عبر القنوات التقليدية وقنوات الهاتف المحمول والإنترنت، وتتمثل أبرز هذه الحلول في إضفاء بعد جديد على إدارة الرواتب وتحصيل النقد.

وتنسجم إستراتيجية النمو لإدارة المعاملات المصرفية العالمية مع التوجهات الرئيسية التي تدفع باتجاه التغيير على صعيد الخدمات الإلكترونية وتطبيق التحديثات في مختلف القطاعات التجارية بالمملكة

قسم التمويل المتخصص:

يتكون قسم التمويل المتخصص من ٣ وحدات مختلفة هي: المشاريع وإعادة هيكلة التمويلات، والقروض المشتركة، والوكالة. وقد ساهم هذا النموذج التشغيلي ذو الأهداف المحددة في تعزيز كفاءة البنك في كامل طيف عمليات التمويل المتخصص.

وحدة المؤسسات المالية

تواصل وحدة المؤسسات المالية بناء شبكة قوية من العلاقات المصرفية الجيدة حول العالم وذلك من أجل تعزيز قدرة "بنك الجزيرة" على تلبية احتياجات عملائه، من تمويل وتسهيل التحويلات المالية والمعاملات التجارية الخاصة بهم. كما تحرص الوحدة على بناء علاقات قوية مع البنوك والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية وشبه الحكومية وشركات الاستثمار والوساطة، وشركات التأمين، وشركات تأمين الإعتمادات.

وحدة القطاع العام

تقدم وحدة القطاع العام حلولاً مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بما فيها المرابحة، والمشاركة، والتورق، والإجارة، وبرنامج "نقاء" وغيرها من الحلول المصممة خصيصاً لمواكبة الاحتياجات المتنوعة لشركات القطاع العام مثل تمويل الشركات، وتمويل العقارات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وتمويل المقاولات، وحلول إدارة النقد، والخدمات المصرفية الإلكترونية. وتقدم الإدارة لعملاء البنك من القطاع العام خدمات تمويل التجارة الدولية، ومنتجات تتعلق بأسواق رأس المال والدين، ومنتجات الخزينة، والخدمات المصرفية العالمية.

مجموعة الخزينة:

شهدت مجموعة الخزينة عاماً آخرًا من النجاح البارز في عام ٢٠١٤، فبالإضافة إلى تحقيق أهدافها المالية الموضوعية للسنة، قامت الخزينة بمعالجة الأمور التقنية ونفذت بنجاح المرحلة الأولى من نظام الخزينة الجديد والذي يعتبر أداة ضرورية من أجل إدارة أنشطتها المختلفة وعروض المنتجات الجديدة وأيضاً لمواكبة معايير ومتطلبات بروتوكول بازل ٣. وتأتي هذه الإنجازات لتضع فعالية الخزينة في مستويات متكافئة أو أعلى من تلك السائدة في معظم البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية.

تعتبر إدارة السيولة أحد الجوانب الرئيسية لتركيز إدارة الخزينة بالبنك حيث قامت الخزينة خلال السنة بإدارة مخاطر التباين في معدلات الربحية والسيولة بشكل فعال، كما قدمت الخزينة أسعاراً منافسة للموجودات والمطلوبات لخطوط العمل وذلك من خلال تسعير التحويل بينهما. وقد أدت الإدارة الفعالة من قبل الخزينة للمحفظة الاستثمارية والسيولة إلى تحقيق نمو كبير في الأرباح المتراكمة لترتفع إيرادات الخزينة بنسبة ٤٠% عما كانت عليه في السنة الماضية.

واصلت الخزينة تركيزها الرئيسي على أعمال وخدمات العملاء، حيث أدت الجهود التي انصبحت على تزويد عملائنا بحلول متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وترسيخ ثقافة تسويق منتجات متنوعة عبر قنوات البيع في البنك إلى تحقيق نمو كبير في عائدات العملاء. كما ارتفع الدخل من أعمال صرف العملات الأجنبية بنسبة ٥٢% بينما ارتفع الدخل من حلول التحوط بنسبة ٨٤% مقارنة بالسنة الماضية، ونمت إيرادات العملاء خلال السنة بنسبة ٦١% مقارنة بما كانت عليه في السنة الماضية.

قامت الخزينة بتكثيف الجهود لزيادة حجم المحفظة الاستثمارية للبنك بما يحقق نمواً دائماً في الإيرادات التراكمية وعلى الرغم من ضالة الفرص التي كانت متاحة في سوق الأدوات المتوافقة مع الشريعة خلال العام، إلا أن الخزينة نجحت في استقطاب استثمارات إضافية بلغت ١,٥ مليار ريال سعودي في الصكوك العالية النوعية، وقد أدت هذه الاستثمارات الإضافية إلى زيادة حجم محفظة الاستثمارات بالبنك إلى ١١ مليار ريال سعودي.

هذا، وواصلت الخزينة ضمن أدائها لأعمالها وأنشطتها بالبنك تطبيقها الدقيق للسياسات والمعايير المتعلقة بمخاطر السوق، والذي يتضح من واقع درجات التقييم المرتفعة التي حازت عليها الخزينة في ظل غياب أية ملاحظات جوهرية على صعيد مراجعة أعمال الخزينة.

مجموعة الموارد البشرية

واصلت مجموعة الموارد البشرية اعتماداً على التقدم الذي حققته في عام ٢٠١٣ دورها الاستراتيجي الحيوي كشريك كامل لجميع قطاعات الأعمال مع الاستمرار في تطبيق كافة التوجيهات النظامية ذات الصلة والتركيز في ذات الوقت على استقطاب وتطوير وتحفيز ومكافأة العناصر البشرية من أجل الاحتفاظ بها للمدى البعيد وتحقيق تميز متواصل في أداء موظفي البنك.

كما واصلت المجموعة تنفيذ سلسلة كاملة من الأدوار العامة والخاصة وممارسة الرقابة على جميع شؤون الموظفين وممارساتهم بما في ذلك تقديم المشورة لجميع وحدات العمل حول كافة الأمور المتعلقة بإدارة موظفيهم من أجل مساندة وتحقيق الأهداف العامة للبنك وتطلعاته العملية بغية الحفاظ على نمو ثابت وزيادة القيمة للمساهمين والارتقاء بسعة البنك وصورته الاحترافية كمكان مفضل للعمل.

في عام ٢٠١٤م واصلت المجموعة دورها كشريك لجميع مجموعات الأعمال في دعم الإنتاجية الجماعية والفردية لجميع فئات الموظفين بالتركيز على إعادة الهيكلة التنظيمية لمجموعات الأعمال لتمكينها من تحقيق أقصى فعالية في قدراتهم الإنتاجية. كما لعبت إدارة علاقات الموارد البشرية دوراً أساسياً في نقل كافة المبادرات والبرامج

الإستراتيجية والهامة من قبل موظفي خطوط العمل إلى كافة أقسام العمل مقرونة بمساندة إدارية وتنظيمية كاملة من أجل استحداث فعاليات جديدة مع برامج التأهيل وإعادة التأهيل وأيضا وضع مبادرات وخطط إحلال عالية المستوى للإدارة العليا بما يضمن الاستمرارية التنظيمية والوصول إلى سجل التزام كامل تقريبا "بدون ملاحظات" في كافة المراجعات النظامية والمالية للموارد البشرية من خلال استحداث وتطوير وتعزيز السياسات والممارسات ودور الحكمة.

حاز التركيز على جذب القوى العاملة السعودية لمراكز "فوري" و لبرنامج "توسيع شبكة الفروع" مركز الصدارة في عام ٢٠١٤، حيث ركز البرنامج على استقطاب الكوادر السعودية المؤهلة. وضمن هذا الهدف، فقد استقطب برنامج توسيع الفروع الناجح ٦٧ خريجا مرشحا على ٣ دفعات جديدة خلال العام، ومن خلال إعداد برنامج "التوظيف والتطوير الإداري للأعمال المصرفية" الذي يتم من خلاله تأهيل ١٧ خريج جامعي سعودي مميز تم استقطابهم في عام ٢٠١٤م، إضافة إلى توفير فرص وظيفية لحملة الشهادة الثانوية والدبلوم و الجامعية، والتي تعتبر من أنجح وسائل الاستقطاب للمواهب السعودية، بالإضافة إلى استمرار فعاليات برنامج البيت الحسن للتمويل العقاري الذي وصل عدد المستفيدين منه قرابة ١٥% من منسوبي البنك .

ومما يجدر ذكره أن البنك نجح في تحسين المعدل العالي من السعودة والذي تعدى نسبة ٩٢%. وبذلت مجموعة الموارد البشرية قصارى جهدها في تنمية نشاط التعلم والتطوير البشري وتطوير منصة وإمكانيات وياقة أنظمة الخدمات الذاتية بشكل عام. وقد أسفر الجهد التدريبي عن عقد ٥٤٤ بين دورة أو ورشة تدريبية لعام ٢٠١٤، أفرزت فرصاً تدريبية بمعدل ٦,٦ يوم تدريبي لكل موظف، وهذه النتيجة تفوق ما تحقق خلال العام ٢٠١٣م، إضافة للدورات الإلزامية مثل مكافحة غسل الأموال والالتزام.

وعلى ضوء ذلك تم تحقيق إنجازات هامة ومؤثرة على مستوى كافة الفئات والتقييم العام للبنك وعززت هذه النتائج الشراكة الإستراتيجية التي تربط مجموعة الموارد البشرية ببقية وحدات وقطاعات العمل في البنك للاستمرار نحو مستقبل أفضل مع توفير بيئة عمل تتسم بالمرونة والجاذبية والعطاء والتحدي في ذات الوقت

مجموعة إدارة المخاطر

تمثل مجموعة إدارة المخاطر أحد الفعاليات الأساسية بالبنك وتلعب دورا جوهريا في مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا على القيام بالواجبات المسندة لهم على أكمل وجه في بيئة تتسم بشدة المنافسة في السوق المصرفية السعودية. وقد شكل مجلس الإدارة عددا من لجان الإدارة التنفيذية لمراجعة كافة أوجه إدارة المخاطر واعتماد السياسات العامة لإدارة المخاطر وأيضا الإطار العام لتقبل المخاطر بالبنك وحل كافة الأمور الهامة المتعلقة بالمخاطر والتي قد تنشأ في أي وقت من الأوقات. وتضم هذه اللجان:

- اللجنة التنفيذية
- لجنة المخاطر
- لجنة إدارة الائتمان
- لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات
- لجنة مخاطر العمليات

يعتمد البنك نهجا متحفظا في تبني المخاطر ويعتبر أن إدارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالبنك.

وتضطلع مجموعة إدارة المخاطر، برئاسة الرئيس التنفيذي للمخاطر، بمهمة تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر بأسلوب تفاعلي والتي قد تنشأ على مستوى أقسام العمل أو فعاليات المساندة أو العمليات في البنك. وتسعى مجموعة إدارة

المخاطر على الدوام إلى تحقيق توازن بين المخاطر والعوائد على مستوى كافة الأعمال وذلك من خلال العمل كشريك مع وحدات العمل ووحدات المساندة.

لا تزال قروض وسلف العملاء تشكل المصدر الرئيسي للمخاطر الائتمانية للبنك. وقد تم تصميم إطار وسياسة تحمل المخاطر وأيضاً سياسات وإجراءات إدارة المخاطر من أجل تحديد وتحليل المخاطر ووضع حدود صلاحيات وضوابط ملائمة لذلك الهدف. كما لا زالت تركيزات الموجودات والمطلوبات تشكل عوامل مخاطر رئيسية ضمن محافظ البنوك السعودية. ويراقب البنك هذه المخاطر ويسعى دائماً إلى تخفيفها مع مرور الوقت من خلال التوسيع المتدرج لقاعدة العملاء من الشركات.

لقد كان عام ٢٠١٤ بالفعل عاماً مليئاً بالتحديات لمجموعة إدارة المخاطر في الوقت الذي لبت فيه كافة المتطلبات النظامية المتزايدة لبروتوكول بازل ٣ وضمنت مواكبة إطار إدارة المخاطر لخطط النمو المتسارعة للبنك والنهج الديناميكي للأعمال.

مجموعة المراجعة الداخلية

تقوم هذه المجموعة بعمليات مراجعة داخلية ومراقبة مستقلة لنشاطات البنك؛ وتغطي كافة أقسام العمل والفعاليات ومناطق انتشاره الجغرافي، وتستخدم المجموعة منهجيات مراجعة موحدة لتقييم دقيق للمخاطر وبيئات المراقبة.

يتولى إدارة المجموعة رئيس مجموعة المراجعة الداخلية فيما تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على تنفيذ أعمال إدارة المراجعة الداخلية. وتعتمد إدارة المراجعة الداخلية نهجاً قائماً على المخاطر في تخطيط وتنفيذ التزامات تقييم المراجعة. وتشمل عملية المراجعة الداخلية اختبار وتقييم مدى كفاية وفعالية ضوابط البنك، والحوكمة، وعملية إدارة المخاطر، وهيكلية نظم الرقابة الداخلية، وجودة الأداء في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة.

وتضمن إدارة المراجعة الداخلية تقييماً موضوعياً مستقلاً للمخاطر ومراقبة أنشطة الإدارة العليا، وتزويدها بالتوصيات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها.

كما تعتمد المجموعة برنامجاً لضمان وتحسين الجودة يغطي كافة جوانب أنشطة المراجعة الداخلية.

المجموعة الشرعية

إن تميزنا وريادتنا في صناعة المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية يرجع إلى التزام البنك في جميع معاملاته بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية مرتكزاً على رؤية أعضاء الهيئة الشرعية من أصحاب الفضيلة العلماء المختصين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد.

استمرت المجموعة من خلال إدارة المطابقة الشرعية في التركيز على الجودة لخدمات البنك ومنتجاته وترسيخ صورة البنك باعتباره بنكاً إسلامياً رائداً وذلك من خلال تكثيف عمليات الفحص والمراجعة لعمليات البنك وإعادة هيكلية منتج نقاء (بديل الودائع الآجلة) ومنتج دينار للتمويل الشخصي ومنتج فيزا بالتعاون مع إدارة خدمات الأفراد، كما عملت المجموعة -قدر الإمكان- على الابتعاد عن المنتجات والعمليات المصرفية التي تتباين حولها الآراء الفقهية.

كما قام مركز الأبحاث التابع للمجموعة بتقديم تقرير خاص عن استثمارات البنك وضرورة توافيقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تم إجراء بحث لمعرفة مدى رضى عملاء البنك عن منتجات البنك والتزامه بأحكام الشريعة في معاملاته، وكذلك قام المركز بتقديم تصور لمنتجات جديدة بالإضافة إلى مراجعة بعض المنتجات القائمة. وسعيًا لرفع كفاءة العمل وسرعة الإنجاز تعمل المجموعة على إنهاء إجراءات الموافقات الشرعية من خلال نظام آلي متقدم.

لقد كان لهذه الإجراءات أثر بالغ في رؤية المجتمع والعملاء للبنك حيث رفعت من مستوى الثقة في البنك كبنك إسلامي، كما ساهمت في حصول البنك على العديد من الجوائز في مجال الخدمات المالية الإسلامية.

مجموعة المساندة

قدمت مجموعة المساندة خلال عام ٢٠١٤ مستوىً قياسيًّا من التغيير والتطوير لدعم الإدارات و الأقسام المختلفة. فعلى صعيد العمليات كان هناك تركيز وتطور ملحوظ على أداء فريق العمل بحيث وضعنا خدمة العملاء في المقام الأول مع تحسين إجراءات العمل لتصبح ذات كفاءة وفعالية عالية. كما حققت مجموعة تقنية المعلومات أداءً جيداً والذي شمل تعديلات على الضوابط والأفراد والإجراءات. وقامت إدارة الإمدادات "الخدمات اللوجستية" بتقديم دعماً كبيراً يتناسب مع التحديات الناتجة عن الأهداف الطموحة للنمو لمجموعة الأفراد وخدمات فوري. بينما نجحت إدارة إستمرارية الأعمال BCM في تطوير قدرة البنك على الإستجابة و مواصلة الأعمال في حالات الطوارئ و الكوارث.

الخدمات اللوجستية

بالتعاون مع إدارات تقنية المعلومات وتطوير الأعمال والمشتريات، عملت إدارة الإمدادات "الخدمات اللوجستية" ضمن مجموعة المساندة على دعم وتحقيق النمو السريع لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد وذلك عبر افتتاح ٦ فروع جديدة للخدمات المصرفية الشخصية و فرعين للخدمات المصرفية الخاصة. كما ساندت خدمات فوري بإنشاء ١١ موقعا جديدا في مختلف أنحاء المملكة إضافة للمزيد من المراكز المتوقع افتتاحها خلال عام ٢٠١٥م.

مجموعة تطوير الأعمال

قدمت المجموعة الدعم والمساندة على مستوى البنك للإدارات المختلفة لتطبيق المتطلبات النظامية/التشريعية و التغييرات الضرورية لإدارات العمليات والمالية. وكانت أبرز إنجازات المجموعة إدارة المشاريع مثل مشاريع إدارة بطاقات الائتمان الهامة وتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية وإدارة المشاريع لمختلف العمليات الرئيسية والمطابقات وأيضا استيفاء المتطلبات النظامية ودعم تطوير التقارير المالية.

العمليات

تواصلت عملية تطوير إدارة العمليات خلال عام ٢٠١٤ حيث تم خلال العام إدخال تحسينات هامة على آليات وإجراءات عمليات التمويل الشخصي والتي أدت إلى تقليص وقت إنجاز الطلبات بشكل كبير، وعملية إجراءات المطابقات اليومية للحسابات الداخلية و التي تم تحقيق نتائج جيدة في هذا الجانب إضافة إلى تجديد التركيز على خدمة العملاء الداخليين والخارجيين.

تقنية المعلومات

أدخلت تقنية المعلومات خلال عام ٢٠١٤ تحسينات ناجحة وهامة في نطاق حوكمة المشاريع، وتطوير تطبيقات البرامج ومراقبتها ومكثنة إجراءات عملية نهاية اليوم. كما ساهمت إدارة التقنية في دعم وتسليم ما يزيد على ٨٠ مشروعاً رئيسياً وأكثر من ١٠٠ طلب تغيير وتطوير على تطبيقات المستخدمين. كما تمت تحسينات كبيرة على البنية التحتية وعمليات التقنية بالبنك.

إدارة استمرارية الأعمال:

طورت إدارة استمرارية الأعمال بالتعاون مع إدارة الإمدادات وتقنية المعلومات مرونة واستجابة البنك في مواجهة حالات الطوارئ/الكوارث بتجهيز واختبار موقع بديل بمدينة جدة وتقنية عالية المرونة لمركز الاتصالات بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات لعملائنا كما تم اختبار العملية التقنية لإستعادة المعلومات ورفع الوعي الدائم بأهمية عملية إستمرارية الأعمال على مستوى البنك.

الجزيرة للأسواق المالية " الجزيرة كابيتال "

شهدت الجزيرة كابيتال في عام ٢٠١٤م نجاحا كبيرا من حيث تطوير أعمالها والمحافظة على موقعها الريادي في سوق الوساطة المحلية وشهدت مساهمة الجزيرة كابيتال، من وجهة نظر مالية، في بنك الجزيرة نموا كبيرا مقارنة بالسنة الماضية حيث ارتفع صافي دخلها لعام ٢٠١٤م بنسبة تزيد عن ٥٠% ليصل إلى ١٩٦ مليون ريال سعودي (مقابل ١٢٩ مليون ريال سعودي لعام ٢٠١٣م).

ويعزز النجاح المستمر لأعمال الجزيرة كابيتال التزامها بإستراتيجية التنوع لمصادر الدخل بينما تضمن في نفس الوقت استمرار تعزيز عروض الوساطة المحلية والعالمية التي تقدمها بما يوفر للعملاء تجربة تداول رائعة. وخلال عام ٢٠١٤ وصل حجم عمليات التداول التي نفذتها "الجزيرة كابيتال" إلى ٧٤٢ مليار ريال سعودي مقارنة بـ ٤٩٥ مليار ريال سعودي عام ٢٠١٣.

حافظت الجزيرة كابيتال على استثماراتها الإستراتيجية في تطوير إدارة الأصول وأعمال الاستثمارات المصرفية خلال عام ٢٠١٤م حيث لا يزال كلا النشاطين يمثلان عروضا هامة في خطة توسع الأعمال التي تنفذها الشركة. وينعكس التزام الجزيرة كابيتال بأعمال إدارة الأصول التي تقوم بها في نمو أصول صناديق الاستثمار التي تديرها بأكثر من ٢٠% خلال عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٢,٣ مليار ريال سعودي متفوقة بذلك على السوق ككل والذي نما بنسبة ١٢% خلال نفس الفترة. ويعكس نمو الأصول تحت الإدارة، بشكل جزئي، التركيز المستمر للجزيرة كابيتال على تطوير عروض الصناديق العقارية لديها، فقد طرحت الجزيرة كابيتال في عام ٢٠١٤ بنجاح صندوقها العقاري الثالث وهو "صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية ٢". وإنما فخورون بالقول أن "صندوق طبيبات الجزيرة كابيتال" وهو صندوق أسهم محلية متوافق مع أحكام الشريعة، واصل تحقيق أداء عال جدا للمستثمرين خلال العام.

وتقديرا للخدمات التي قدمتها الجزيرة كابيتال لمجتمع الاستثمار خلال عام ٢٠١٤، فقد منحت تومسون رويترز الجزيرة كابيتال جائزة " أفضل شركة وساطة" وجائزة "أفضل شركة وساطة متوافقة مع أحكام الشريعة" في المملكة العربية السعودية. إضافة لذلك فقد تلقت الجزيرة كابيتال بفخر واعتزاز جائزة "أفضل شركة وساطة في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٤" من مجلة بانكر ميدل إيست.

وبغض النظر عن التقلبات الاقتصادية العالمية في الوقت الحاضر، إلا أن الجزيرة كابيتال متفائلة بتحقيق المزيد من التطوير لأنشطة سوق المال في المملكة العربية السعودية وهو تفاؤل تعززه الأساسيات الاقتصادية ذات العلاقة للاقتصاد السعودي.

المسئولية الاجتماعية

يواصل بنك الجزيرة - من خلال برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) - تنفيذ برامج النوعية التي تسهم في التنمية المستدامة وتساعد في نقل شريحة من المجتمع من مرحلة الحاجة إلى العطاء والإنتاجية.

وامتداداً لدور البنك في المساهمة في المسؤولية الاجتماعية فقد سعى البنك إلى وضع وتبني خطط وبرامج فاعله تساعد في السعي إلى تنمية الفرد الذي يسهم بدوره في تنمية المجتمع ككل. ويأتي ذلك انعكاساً لارتباط البنك الوثيق بالمجتمع والتزامه بالواجبات الاجتماعية والإنسانية التي تساعد في دعم ومساندة أبناء وبنات وطننا الغالي؛ حيث أسهم البنك من خلال برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) بمبلغ ١٤,٧٦٧,٨٦٠ ريال سعودي خلال عام ٢٠١٤م.

لقد عمد البنك إلى تنفيذ برامج متنوعة وذات نوعية عالية جديرة بتحقيق التنمية المستدامة للأفراد وذلك من خلال تقديم (القروض الحسنة) لعدد من الأسر المنتجة في عدد من مدن ومحافظات المملكة لتأسيس مشاريعهم الخاصة التي تساعدهم على مجابهة متطلبات حياتهم اليومية ولضمان معيشة كريمة لهم ولأسرهم، كما شارك البنك في تسويق منتجات الأسر المنتجة سعياً لإيجاد فرص لزيادة دخولها، بالإضافة إلى برامج التأهيل والتدريب لتهيئة الشباب والشابات لسوق العمل وكذلك البرامج الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة (المكفوفين، الصم، الإعاقات الحركية).

كما شارك البنك في تجهيز العديد من معامل الحاسب الآلي وحاضنات الأعمال في عدد من الجمعيات والمراكز التدريبية، وكذلك تجهيز المعامل الصوتية في عدد من جمعيات تحفيظ القرآن الكريم بمختلف المناطق والمحافظات، بالإضافة إلى الاهتمام بشريحة الأيتام ومجهولي النسب وذلك بتقديم البرامج الترويحية والترفيهية لهذه الفئة في العديد من المناطق والمحافظات. وقد واصل البنك برنامج تأهيل قيادات العمل الاجتماعي؛ وذلك بهدف تطوير وتدريب وتأهيل قيادات العمل الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية والخيرية مما سيعود بالنفع على الأفراد والمؤسسات.

هذا، وقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) خلال عام ٢٠١٤م، بمختلف برامج وأنشطته في مختلف مدن ومحافظات المملكة العربية السعودية ٦,١٥٣ شاباً وفتاة.

الجوائز التقديرية والشهادات

حصل "بنك الجزيرة" على الجوائز التقديرية التالية:

- أفضل بنك في الخدمات المصرفية للأفراد لعام ٢٠١٤ من مجلة "وورلد فاينانس".
- أفضل بطاقة إئتمان في المملكة لعام ٢٠١٤ من مجلة "ذي بانكر ميدل إيست".
- أفضل منتج تمويل العقاري لعام ٢٠١٤م من مجلة "ذي بانكر ميدل إيست".
- أفضل بنك إسلامي في المملكة العربية السعودية" من مجلة "وورلد فاينانس"
- أفضل بنك في الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مجلة "ذي يورو بيان".
- وسام "المؤسسة المثالية لدعم العمل الاجتماعي والتنموي" من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي" في البحرين
- جائزة أفضل ١٠٠ علامة تجارية سعودية بحضور سمو الأمير بندر بن خالد الفيصل، رئيس مجلس إدارة "مؤسسة عسير للصحافة والنشر" وحشد كبير من ممثلي القطاع الحكومي والخاص والإعلام.
- الميدالية الفضية والمركز الثاني في فئة "أفضل مركز اتصال في العالم" لعام ٢٠١٢ ضمن فعاليات " الشركة العالمية لمراكز الاتصال".
- ٧ جوائز في مسابقة مراكز الاتصال العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٣ - فيينا / النمسا:

- الميدالية الذهبية - جائزة "أفضل مركز اتصال"
- الميدالية الذهبية - جائزة "أفضل خدمات مركز اتصال"
- الميدالية الفضية - جائزة "أفضل نظام لحوافز المبيعات"
- الميدالية الذهبية - جائزة "أفضل قائد إداري"
- الميدالية الذهبية - جائزة "أفضل دعم فني"
- الميدالية الذهبية - جائزة "أفضل مشرف"
- الميدالية الفضية - جائزة "أفضل موظف خدمة عملاء"
- جائزة "أفضل مركز اتصال" في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا - المرتبة الأولى و الميدالية الذهبية
- جائزة "أفضل مدير مركز اتصال في الشرق الأوسط" من مركز "إنسايت ميدل إيست"- دبي
- جائزة "أفضل قائد إداري" ضمن "المسابقة العالمية لمراكز الاتصال" - المرتبة الثانية و الميدالية الفضية.